البحوث والدرسات

تأثير العولمة على النهضة في الصين واليابان

د. أحمد سليمان
دكتوراه العلوم السياسية

الملخص:
أصبحت العولمة منذ بداية الألفية الثانية عاملاً حاسماً في تشكيل مسارات التحديث في مختلف أنحاء العالم، مؤثرة بشكل كبير على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. لكنها أثارت تحديات شتى مثل التبعية الاقتصادية والتدهور البيئي وفقدان الهوية الثقافية والتفكك الاجتماعي.
هذه الدراسة المقارنة تتناول تأثيرات العولمة على النهضة والتحديث في الصين واليابان (2000–2020) من أربع زوايا رئيسية: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وقد تم اختيار هذا الموضوع نظرًا للدور المؤثر للصين واليابان على الصعيد العالمي، وباعتبارهما النموذجين الوحيدين غير الغربيين اللذين نجحا في تحقيق النهضة ومواجهة تيارات العولمة الجارفة أيضاً.
تكمن أهمية الدراسة في فهم كيفية تعامل الصين واليابان مع تحديات العولمة، وتوفير معلومات قيمة لواضعي السياسات والباحثين المهتمين بقضايا التعامل مع العولمة وتعزيز النهضة المستدامة والعادلة، لاسيما في البلدان النامية، وسعى الباحث لتحقيق أهداف الدراسة من خلال بحث كيفية تفاعل العوامل العالمية مع السياسات المحلية والتغيرات المختلفة في البلدين، ومناقشة دور العولمة المحوري في تشكيل استراتيجيات التحديث، واختلاف التحديات والفرص أمام الصين واليابان. وكذلك كيف تنقلب نتائجها على الفهم الأوسع للعولمة وتأثيراتها المتبادلة في السياقات الثقافية والسياسية، من خلال المقارنة بين النموذجين. واتبعت الدراسة المنهج المقارن لاستكشاف أوجه التشابه والاختلاف في آثار العولمة على تحديث الصين واليابان.
وخلصت الدراسة إلى أن الفترة المذكورة شهدت تكيف كل من الصين واليابان مع التحديات والفرص التي طرحتها العولمة. وفي حين اختلفت مناهجهما اختلافاً كبيراً، سعى البلدان إلى تحديث أنظمتهما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحفاظ على هويتهما الثقافية. كما أثبتت الدراسة أن العولمة كانت قوة محركة للتحديث في الصين واليابان، رغم تباين تأثيراتها تبعاً للسياقات المختلفة.
من ثم يمكن الاستفادة من الدروس المستخلصة لتطوير سياسات تعزز الفوائد وتخفف التحديات الناتجة عن العولمة. ويوصي الباحث بمواصلة البحث لتحقيق فهم أعمق لتلك التأثيرات وتطوير حلول مبتكرة، مع الاستفادة من النموذجين الصيني والياباني في مواجهة تيارات العولمة، لاسيما بالعالم العربي.

Absract :

Globalization is a complex phenomenon that has significantly influenced the modernization processes of China and Japan from 2000 to 2020. This study employs a comparative approach to examine how these two East Asian nations, with distinct historical, cultural, and political backgrounds, have navigated globalization's challenges and opportunities. The research focuses on economic development, technological advancements, political changes, cultural exchange, and social transformation.

In China, globalization has driven rapid economic growth and technological innovation, leading to urbanization, a burgeoning middle class, and shifts in cultural norms. However, challenges such as income inequality, environmental degradation, and the tension between political control and global openness persist.

Japan's experience with globalization has been shaped by its mature economy and established technological infrastructure. The study explores how Japan has maintained economic competitiveness and cultural influence despite demographic challenges like an aging population. Japan's efforts to balance modernization with cultural heritage preservation and social cohesion are also examined.

Through comparative analysis, the study provides a nuanced understanding of how globalization has uniquely influenced the modernization trajectories of China and Japan. It highlights the importance of contextual factors in shaping each country's response to global forces and offers insights into the broader implications for other nations. The findings show that both countries have adapted to globalization through unique approaches, striving to modernize while preserving cultural identities. The lessons from this research can inform policies to enhance benefits and mitigate challenges especially in the Arab world, with further investigation recommended to deepen understanding and develop innovative solutions.

مقدمة :

تعتبر الصين واليابان من أبرز الدول الآسيوية التي تأثرت مسيرة النهضة المعاصرة بهما بشكل كبير بالعولمة، وكان ذلك التأثير في مطلع القرن الحادي والعشرين مختلفاً عنه في العقود الأخيرة من القرن الماضي. فقد شهد البلدان تحولات ملحوظة في العقدين الأولين من القرن الحالي، مدفوعة بقوى العولمة. ولعبت العولمة دورا حيوياً في تنميتهما، غير أن طبيعة ومدى تأثير العولمة على النهضة المعاصرة كانا متباينين إلى حد كبير في هذين البلدين.

في الصين، لعبت العولمة دورا رئيسيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي. وفتح انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 فرصا جديدة للتجارة والاستثمار، مما أدى إلى زيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي. ونتيجة لهذا، نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 9.5٪ بين عامي 2000 و2020، [1] الأمر الذي أدى إلى انتشال الملايين من الناس من براثن الفقر وتحويل البلاد إلى ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم.

في الوقت نفسه، جلبت العولمة أيضا تحديات للصين، بما في ذلك زيادة عدم المساواة، والتدهور البيئي، والتفكك الاجتماعي. وقد أدى التصنيع والتحضر السريعان في الصين إلى مشاكل بيئية كبيرة، مثل تلوث الهواء والماء، في حين أن اتساع فجوة الدخل بين المناطق الريفية والحضرية قد أثار مخاوف بشأن الاستقرار الاجتماعي.[2]

أما في اليابان، كان للعولمة تأثير مختلف على النهضة بها. فاليابان كانت قد أصبحت في تلك الفترة بالفعل دولة متقدمة ذات اقتصاد متطور للغاية، بل صارت ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وقد لعبت العولمة دورا أكثر محدودية في دفع النمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي. ومع ذلك، لعبت العولمة دورا مهماً في تعزيز الابتكار التكنولوجي والتبادل الثقافي، وإن لم تكن كما يرى الباحث الياباني تاموتسو أوكي عملية قمعية، بل حركة ديناميكية.[3] ونتيجة لذلك، كانت شركات التكنولوجيا اليابانية في طليعة عملية تطوير تقنيات جديدة مثل الهواتف الذكية والروبوتات والذكاء الاصطناعي. في الوقت نفسه، اكتسبت الثقافة الشعبية للبلاد موطئ قدم لها في العالم الخارجي، لا سيما في آسيا.

على الرغم من الاختلافات بين الصين واليابان فيما يتصل بتأثيرات العولمة على النهضة بهما ، إلا أن هناك أيضا أوجه تشابه. وقد واجه كلا البلدين تحديات تتعلق

بالعولمة، بما في ذلك تزايد التفاوت الاقتصادي بين فئات المجتمع والتدهور البيئي. بالإضافة إلى ذلك، اضطر كلا البلدين إلى محاولة التغلب على التوترات التي نشأت بين تياري العولمة والهوية الوطنية، حيث أدى انتشار القيم الثقافية الغربية وأنماط الحياة إلى مخاوف بشأن تآكل الثقافات التقليدية.

ثانياً: إشكالية الدراسة

شهدت الصين واليابان، وهما الدولتان محل الدراسة المقارنة هذه، تسارعاً في عملية التحديث في الفترة التي يتناولها البحث (2000-2020)، وكانت قوى العولمة هي احدى العوامل الرئيسية والفعالة في إحداث تلك النهضة. بيد أنها كانت سلاحاً ذا حدين.

من ثم، لم تزل ثمة حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث المقارنة للإجابة على تساؤل رئيسي للدارسة مفاده: ما هي تأثيرات العولمة على النهضة اليابانية والصينية المعاصرة، بهدف استجلاء العلاقة المعقدة والديناميكية بين العولمة والتحديث في هذين البلدين (2000-2020). وما مدى تأثير العولمة بأبعادها وأدواتها المختلفة، على النهضة المعاصرة بالصين واليابان في المجالات الأربع الرئيسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما هي التغيرات التي أحدثتها ظاهرة العولمة في تلك المجالات.

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية أبرزها:

1. ما هي التحديات المشتركة والفريدة التي واجهتها كل من الصين واليابان بسبب العولمة، وكيف تم التعامل معها بطرق مختلفة؟
2. ما هو تأثير العولمة والانفتاح على العالم الخارجي على الهوية الثقافية لكل من الصين واليابان؟ وهل ساهمت العولمة في تعزيز أو تهديد هذه الهويات؟
3. ما مدى تأثير العولمة على الاستراتيجيات التنموية في الصين واليابان، وهل كانت هذه الاستراتيجيات فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
4. ما هو نطاق تأثير التكنولوجيا الناتجة عن العولمة على النهضة الاقتصادية والاجتماعية في البلدين، وكيف تم استخدام هذه التكنولوجيا لتعزيز التقدم الحضاري؟
5. ما هي الدروس المستفادة عربياً من تجربتي الصين واليابان؟

ثالثاً، أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة الحضارية المقارنة بين التجربتين الصينية واليابانية في تطوير عناصر نظرية جديدة قابلة للتطبيق في دول تسعى للتحديث بآليات وظروف مختلفة في القرن الحادي والعشرين لمواجهة آثار العولمة. وتتجلى أهمية الدراسة في عدة نقاط:

1. إثراء النقاش حول آثار العولمة على التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك الانتقادات المتعلقة بعدم المساواة الاقتصادية، التجانس الثقافي، والتدهور البيئي، من خلال دراسة النموذجين الصيني والياباني.
2. تقديم أفكار قيمة عن التحديات والفرص للبلدان النامية في عصر العولمة.
3. تسليط الضوء على العوامل الرئيسية التي تحدد نجاح أو فشل العولمة في تعزيز التحديث في البلدان النامية.
4. استكشاف محاولات الصين واليابان للاستفادة من دروس العولمة وصنع تيار عولمة ذي سمات آسيوية للتأثير على الدول الأخرى.
5. تقديم توصيات لواضعي السياسات والباحثين لتعزيز التحديث المستدام والعادل في البلدان النامية.
6. المساهمة في زيادة المخزون المعرفي المتعلق بالعولمة والتحديث، مع تقديم نظرة متعمقة للعلاقة المعقدة بين العولمة والتحديث وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

رابعاً، منهج الدراسة:

تطبق الدراسة منهج البحث النوعي، ويتم جمع البيانات من خلال استعراض المراجع والمصادر ذات الصلة والمصادر الثانوية. كما تتبع الدراسة المنهج المقارن لاستكشاف أوجه التشابه والاختلاف في آثار العولمة على تحديث الصين واليابان. وتبحث الدراسة أيضا العوامل التي أثرت على نتائج العولمة في هذين البلدين. ويجرى تحليل البيانات باستخدام منهج التحليل الموضوعي والأسلوب الاستنتاجي المنطقي، الذي يشمل تحديد المواضيع والأنماط الرئيسية التي تنبثق عن البيانات.

خامساً، تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة محاور وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، على النحو التالي:

المحور الأول: العولمة والنهضة الاقتصادية في الصين واليابان(2000-2020)

المحور الثاني: العولمة والتحديث الاجتماعي في الصين واليابان(2000-2020)

المحور الثالث: العولمة والتحديث السياسي في الصين واليابان(2000-2020)

المحور الرابع: العولمة والتأثيرات الثقافية في الصين واليابان (2000-2020)

الخاتمة

المحور الأول

العولمة والنهضة الاقتصادية في الصين واليابان 2000-2020

أولاً: الصين

النمو القائم على التصدير والاستثمار الأجنبي

كانت الصين، بوصفها واحدة من أكبر الاقتصادات النامية، من أكثر الدول تأثرا بالعولمة، خصوصاً من حيث النمو القائم على الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فقد امتازت الصين بحالة فريدة من النمو الاقتصادي المستدام والمتميز، ويعد جزءاً كبيراً من نجاحها مرتبطاً بعوامل عدة، أبرزها النمو القائم على الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. [4] فبين عامي 2000 و2020، شهدت الصين تحولات جذرية في طريقة تعاملها مع الاقتصاد العالمي، مما أثمر عن نجاحات كبيرة في مختلف المجالات.

خلال العقدين الأولين من الألفية الجديدة، أصبحت الصين مركزاً عالمياً للإنتاج والتصدير. ولعبت العولمة دوراً حاسماً في تعزيز هذا النمو من خلال عدة عوامل:[5]

تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر

كان جذبُ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من الضروريات التي ساعدت على تعزيز النمو الاقتصادي. كما يرى باحثون من بينهم الياباني ماتسوموتو كازويا.

[6]ووفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة التجارة الصينية، تلقى الاقتصاد الصيني استثمارات أجنبية مباشرة تبلغ حوالي 40 مليار دولار أمريكي في عام 2000. بينما ارتفعت تلك الاستثمارات لتصل إلى حوالي 163.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، حيث احتلت الصين المرتبة الأولى عالمياً من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية.

تأثيرات استراتيجية "صنع في الصين 2025" على الاستثمارات الأجنبية

رغم النمو في الاستثمارات الأجنبية المشار اليه، بدأ المشهد يتغير حوالي عام 2015، مع تنفيذ استراتيجية "صُنع في الصين 2025"، التي كانت تهدف إلى تحويل الصين إلى رائدة في التصنيع المتقدم والابتكار.

الاندماج في سلاسل التوريد العالمية

يمثل اندماج الصين في سلاسل التوريد العالمية في الفترة من 2000 إلى 2020 يمثل قصة رائعة للتحول الاقتصادي والعولمة. شهدت هذه الفترة تطور الصين من اقتصاد معزول نسبيا إلى مركز مركزي في التصنيع والتجارة العالمية. شهد العقدان الأولان من القرن الواحد والعشرين تحولًا جذريًا في هيكل الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت الصين لاعبًا رئيسيًا في التجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية. بدأت هذه العملية بشكل ملحوظ في عام 2001 عندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، مما أدى إلى تسريع انفتاح اقتصادها وزيادة العلاقة بين الصين وبقية العالم. يستعرض هذا المبحث تأثير انضمام الصين إلى السلاسل العالمية للتوريد.[7]

استثمارات مبادرة "الحزام والطريق"

تعتبر مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين عام 2013 جزءًا من استراتيجيتها للتوسع العالمي. تسعى هذه المبادرة إلى ربط الصين ببقية العالم من خلال تطوير البنية التحتية والتجارة. بحسب تقارير البنك الدولي، يمكن أن يتجاوز تأثير هذه المبادرة 6 تريليونات دولار، مما يعزز دور الصين كمركز رئيسي في التجارة العالمية، وتعزيز اندماجها في سلاسل التوريد العالمية.[8] وقد استثمرت الصين المليارات في مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا ، مما زاد من دمج اقتصادها مع سلاسل التوريد العالمية. [9]

تأثير الأزمة المالية لعام 2008

سلطت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 الضوء على أهمية الصين في سلاسل التوريد العالمية. وفي حين انكمش العديد من الاقتصادات، استمر الاقتصاد الصيني في النمو، مدفوعا بالطلب المحلي القوي والتحفيز الحكومي. عززت هذه المرونة دور الصين كمورد مستقر في الأسواق العالمية.

تأثير جائحة كوفيد19

أكدت جائحة كوفيد19 في عام 2020 على دور الصين الحاسم في سلاسل التوريد العالمية. كأول دولة تعاني من الوباء وتتعافى منه ، واستأنفت مصانع الصين الإنتاج بسرعة ، حيث زودت العالم بالسلع الأساسية مثل المعدات الطبية والإلكترونيات.

الابتكار والبحث والتطوير

بين عامي 2000 و2020، برزت الصين كرائد عالمي في الابتكار والبحث والتطوير (R&D)، لاسيما في التقنيات التحويلية مثل 5G والذكاء الاصطناعي. [10] عززت الاستثمارات الاستراتيجية من قبل الحكومة الصينية والقطاع الخاص بيئة مواتية للتقدم التكنولوجي ، مما سهل التطور السريع في المشهد التكنولوجي للبلاد. ووفقا للإحصاءات الرسمية، [11] ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير في البلاد من حوالي 0.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 (9 مليارات دولار) إلى أكثر من 2.4٪ بحلول عام 2019 .[12] حيث تفوقت الصين على الولايات المتحدة في استثمارات البحث والتطوير ذلك العام، فوصلت إلى حوالي 500 مليار دولار مقارنة بالإنفاق الأمريكي البالغ حوالي 480 مليار دولار.[13]

استقطاب المواهب والاستثمار العالمي

إلى جانب مدن الابتكار، تم تسهيل صعود الصين كمركز للابتكار من خلال قدرتها على جذب المواهب العالمية. فقد تم اطلاق مبادرات مثل خطة الألف موهبة ، التي تم إطلاقها في عام 2008 ، وذلك بهدف جذب خبراء دوليين في العلوم والتكنولوجيا لدعم الابتكار المحلي .[14] وكان هذا التدفق من العمال المهرة حاسما في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز التعاون بين الكيانات المحلية والدولية.[15]

من ثم يتضح أن الفترة من 2000 إلى 2020 شهدت تحولا كبيرا في مشهد الابتكار في الصين، مدفوعا بالسياسات الحكومية الاستراتيجية، وظهور مراكز الابتكار الحضري مثل بكين وشنجين Shenzhen ، وجذب المواهب والاستثمارات العالمية.

ثانياً: اليابان

جهود إعادة الهيكلة والإنعاش الاقتصادي ("Abenomics"اقتصاد آبي)

خلال الفترة من عام 2000 إلى 2020 ، شهدت الاقتصادات العالمية العديد من التغيرات الهيكلية نتيجة للأزمات المالية والسياسية، وكذلك التحديات التكنولوجية. في هذا السياق، تعتبر تجربة اليابان مع الاستراتيجية التي وصفت باسم "أبينومكس" واحدة من أبرز الجهود لإعادة الهيكلة الاقتصادية منذ عام 2000.[16] فبعد سنوات من الركود الاقتصادي، احتاجت اليابان إلى استراتيجيات مبتكرة لتجديد النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار. تهدف هذه السياسات إلى معالجة القضايا الأساسية التي تعاني منها اليابان، مثل الركود طويل الأمد وتراجع النمو الاقتصادي. ومن خلال هذه السياسات، سعى آبي إلى تعزيز الاستثمارات الخاصة وزيادة استهلاك الأسر، مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد بشكل عام. وتضمنت هذه السياسات الاقتصادية ثلاث "أدوات" رئيسية هي: [17]

1. التيسير النقدي الجريء:
2. المرونة المالية:
3. الإصلاحات الهيكلية واستراتيجية النمو

لقد أثرت سياسات أبينوميكس بشكل كبير على الاقتصاد الياباني. على الرغم من وجود انتقادات تركز على عدم حدوث تحسن ملحوظ في الاقتصاد الحقيقي، إلا أنه يمكن ملاحظة بعض النتائج الإيجابية مثل استقرار أسعار السلع والخدمات وتحسن الأسواق المالية. وفقًا لتقرير من وزارة المالية اليابانية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الياباني خلال السنوات التالية لإطلاق أبينوميكس، مما يشير إلى نشاط إضافي في الاقتصاد.[18]

ويتضح للباحث أن تجربة "أبينومكس" تعتبر مثالًا على كيفية تعامل الدول مع التحديات الاقتصادية من خلال استراتيجيات مبتكرة.

التكيف مع المنافسة العالمية والشراكات الدولية

خلال الفترة من 2000 إلى 2020، واجهت اليابان تحديات كبيرة في التكيف مع المنافسة العالمية وتعزيز شراكاتها التجارية، خاصة من خلال اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ (CPTPP). في بداية الألفية، واجهت اليابان ضغوطًا متزايدة من الاقتصادات الناشئة كالصين وكوريا الجنوبية. ولتظل قادرة على المنافسة، ركزت اليابان على الابتكار التكنولوجي وتحسين كفاءة الإنتاج. واستثمرت الشركات اليابانية كثيراً في البحث والتطوير، مما أدى لتحسين جودة المنتجات وزيادة الإنتاجية.[19]

لقد استفادت اليابان في هذا المجال وطوعت تيار العولمة لصالحها. فمن خلال التركيز على الابتكار وتعزيز الشراكات التجارية، تمكنت اليابان من التكيف مع المنافسة العالمية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

القيادة التقنية في قطاعات محددة (مثل الروبوت والسيارات)

تُعَد اليابان واحدة من الدول الرائدة عالميًا في مجال التكنولوجيا والابتكار، خاصة في قطاعات الروبوتات، السيارات، والإلكترونيات. خلال الفترة من 2000 إلى 2020، تمكنت شركات وماركات يابانية عديدة في مجالات السيارات والاليكترونيات وحتى الأطعمة من الحفاظ على مكانتها البارزة عالميًا من خلال الابتكار المستمر والتكيف مع التغيرات العالمية.

تتميز اليابان بتاريخ غني في مجال الروبوتات، حيث بدأت جهودها في الستينات من القرن العشرين بحملة "مونوزوكوري" الهادفة إلى إحياء الصناعة. حاليًا، تحتفظ اليابان بأعلى كثافة من الروبوتات الصناعية لكل عامل في مجال التصنيع في جميع أنحاء العالم، مع أكثر من 300,000 روبوت قيد التشغيل.

الابتكار في صناعة السيارات

تعتبر اليابان واحدة من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا والابتكار، وخاصة في صناعة السيارات. وتُعَد تويوتا واحدة من أبرز الشركات في صناعة السيارات

فيما يتعلق بالشراكات والاستثمارات، واستفادة من العولمة، أقامت الشركات اليابانية شراكات استراتيجية مع مؤسسات وشركات عالمية لتبادل المعرفة التكنولوجية. كما

استثمرت في شركات ناشئة وتكنولوجيا جديدة، مما ساعدها على البقاء في صدارة الابتكار التكنولوجي.

الريادة في صناعة الإلكترونيات

أثرت العولمة بشكل كبير على صناعة الإلكترونيات في اليابان من عام 2000 إلى عام 2020 بعدة طرق: [20]

1. زيادة المنافسة:
2. الاستعانة بمصادر خارجية وسلاسل التوريد
3. الوصول إلى الأسواق العالمية
4. التحول في تفضيلات المستهلك
5. الابتكار والبحث والتطوير
6. التحديات التي تواجه النماذج التقليدية
7. الاستحواذ والاندماج
8. التبادل الثقافي والتعلم

المحور الثاني

العولمة والتحديث الاجتماعي في الصين واليابان 2000-2020

أولاً: الصين

التحضر السريع والحراك الاجتماعي

شهدت الصين خلال الفترة من 2000 إلى 2020 تحولات كبيرة في مجالات التحضر والتنقل الاجتماعي، نتيجة لتأثيرات العولمة المتزايدة. يمكن تقسيم هذه التأثيرات إلى اتجاهين رئيسيين هما تأثيرات النشاط الاقتصادي على التحضر السريع، وتأثيره على التحولات الاجتماعية.

أولاً: التحضر السريع

أدى النمو الاقتصادي السريع إلى زيادة واسعة في نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وفقًا لتقارير مختلفة، ارتفعت نسبة سكان الحضر من حوالي

36% في عام 2000 إلى أكثر من 60% بحلول عام 2020.[21] هذا التحضر السريع جاء نتيجة لعدة عوامل، أبرزها:

1. تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:
2. تسهيل التجارة الدولية:
3. تطوير البنية التحتية:
4. سياسات الهجرة:

ثانياً: الحراك الاجتماعي

تمثلت أبرز التحولات الاجتماعية فيما يلي:

1. **زيادة التعليم والتوظيف**

حيث أدت العولمة إلى تحسين الوصول إلى التعليم العالي والتدريب المهني.

2. **تغيير القيم الاجتماعية**

حيث بدأ سكان الحضر في تبني أساليب حياة جديدة ومعايير ثقافية، مما أدى إلى ظهور طبقة متوسطة جديدة تتمتع بفرص أكبر للتنقل الاجتماعي.[23]

3. **ظهور فجوة الدخل والتميز الاجتماعي:**

والواقع أن السير مع تيار العولمة فيما يتصل بالتحضر والحراك الاجتماعي لم يخل من التحديات. فالتوسع الحضري السريع الذي تسببت فيه العولمة قد أدى إلى مشكلات بيئية، مثل تلوث الهواء والماء، وزيادة الازدحام السكاني، مما يشكل ضغطًا على المدينة وأنظمتها. كذلك، يمكن أن يُحدِث التحضر السريع تغيرات غير متوقعة في النسيج الاجتماعي، مثل تفكك الروابط الأسرية التقليدية. ومن بين تلك التحديات التي جلبتها العولمة التفاوت الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية، حيث لا تزال المناطق الريفية تعاني من نقص في الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بالإضافة إلى ذلك، أدى التحضر السريع إلى مشاكل بيئية مثل تلوث الهواء والمياه.[24]

إصلاحات نظام التعليم وتكوين قوى عاملة ماهرة

شهدت الصين خلال الفترة من 2000 إلى 2020 تحولات جذرية في نظامها التعليمي نتيجة تأثيرات العولمة. هذه التحولات شملت إصلاحات تعليمية تهدف إلى

التوافق مع المعايير العالمية وتكوين قوة عاملة ماهرة قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي. وتمثلت أبرز الإنجازات فيما يلي:

أ- الإصلاحات التعليمية

ب- تحسين جودة التعليم

ج- تعزيز التعليم المهني والتقني

د- تشجيع الابتكار والبحث العلمي

هـ- التوافق مع المعايير العالمية

و- الاعتماد الأكاديمي

ز- التعليم الشامل والمساواة

ح- تطوير المهارات العملية

أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة، مما دفع الحكومة إلى تحسين نظام التعليم والتدريب المهني ، فركزت الإصلاحات التعليمية في الصين على تطوير المهارات العملية للطلاب من خلال التعليم المهني والتقني. وتمثلت أبرز التحولات في ثقافة وسلوك المستهلك المتطور في أربعة أمور:

أولاً: التغيرات في أنماط الاستهلاك

أ- زيادة الاستهلاك الشخصي:

ب- التوجه نحو المنتجات المستوردة:

ج- التحول نحو التسوق الإلكتروني:

ثانياً: التفضيلات الاستهلاكية

مع انفتاح الصين على الأسواق العالمية وزيادة التبادل الثقافي، شهدت البلاد تحولًا كبيرًا في أنماط الاستهلاك وتفضيلات المستهلكين، وتمثل ذلك في عدة أمور:

أ- الاهتمام بالجودة والقيمة:

ب- الاهتمام بالاستدامة:

ج- التأثير الثقافي والإعلامي:

لعبت وسائل الإعلام والاتصال دورًا كبيرًا في تشكيل تفضيلات المستهلكين. من خلال التعرض للثقافات الأجنبية عبر الأفلام، والمسلسلات، والإعلانات، تأثر المستهلكون الصينيون بالأنماط الاستهلاكية الغربية.

ثالثاً: أثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية

شهدت الصين سلسلة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي أدت إلى تغييرات ديموغرافية تميزها عن نظرائها الغربيين الصناعيين. وأصبح سوق المستهلكين الصيني أكثر تعقيدًا وتنوعًا، مما يعكس التأثير متعدد الأوجه للعولمة على المجتمع الصيني.

رابعاً: تأثير العولمة الثقافية على الاستهلاك:

إن انتشار الثقافة الغربية كان له تأثير واضح خلال الفترة من 2000-2020، وانعكس ذلك في تأثير الأفلام والموسيقى والأزياء الغربية على تفضيلات المستهلكين. بالإضافة الى السياحة الدولية حيث لوحظت زيادة السفر إلى الخارج ، الامر الذي أدى بدورة إلى تغيير في الأذواق والتطلعات الاستهلاكية. لكن تغير سلوك المستهلك الصيني جب عددا من التحديات والمشكلات، من أبرزها:

أ- زيادة الاستهلاك غير المستدام: أدى إلى مشاكل بيئية وزيادة في النفايات.

ب- ارتفاع مستويات الدين الاستهلاكي: نتيجة لزيادة الإنفاق على السلع غير الضرورية.

ج- تفاقم التفاوت الاجتماعي: أي اتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية في أنماط الاستهلاك.

ثانياً: اليابان

التغيرات الديمغرافية والسياسات الاجتماعية

شهدت اليابان خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين تغيرات ديموغرافية واجتماعية كبيرة نتيجة لتأثيرات العولمة. هذه التغيرات لم تكن مجرد نتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية فحسب، بل كانت أيضًا نتيجة لتفاعل معقد بين العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على المجتمع الياباني. مما دفع الحكومة اليابانية إلى تبني استراتيجيات جديدة للتكيف مع هذه التحولات.كما أن التغييرات الديموغرافية الأخيرة في اليابان كانت لها تأثيرات كبيرة على نموها الاقتصادي

الإقليمي[25]

تتمثل أبرز تلك التغيرات فيما يلي:

1. الشيخوخة السكانية
2. تحديات الرعاية الصحية
3. انخفاض معدلات الولادة وتراجع معدلات الخصوبة
4. سياسات تشجيع الإنجاب
5. التغيرات في أنماط العمل

السياسات الاجتماعية

اهتمت الحكومة بوضع وتنفيذ عدد من الإجراءات والسياسات الرئيسية لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي نشأت عن العولمة بشكل مباشر أو غير مباشر:

1. سياسات الرعاية الاجتماعية:
   - o توسيع خدمات الرعاية:
2. إصلاحات نظام التقاعد
3. تشجيع مشاركة المرأة في القوى العاملة

تطور الأعراف والقيم الاجتماعية

على مدى العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، شهدت اليابان تحولات كبيرة في قيمها وأعرافها الاجتماعية نتيجة للعولمة. هذه الظاهرة التي ارتبطت بتزايد التفاعل بين الدول والثقافات من خلال التجارة، الثقافة، والتكنولوجيا، أدت إلى تغيير جذري في كيفية تصور البشر لعلاقاتهم الاجتماعية ومكانتهم في المجتمع. وواجهت اليابان، تحديات بشأن تحقيق المساواة المستدامة بين الجنسين على الرغم من المبادرات الحكومية التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة والأدوار القيادية وأدت المعايير الثقافية الراسخة إلى التمييز بين الجنسين في مكان العمل والحواجز التي تحول دون تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين.[26]

تطور مفهوم الفردية

تأثرت الهوية اليابانية بشكل جذري بعوامل العولمة المتزايدة. في الثقافات التقليدية اليابانية، كانت الجماعية تُفضل وغالباً ما كان الأفراد يُتوقع منهم التضحية بمصالحهم

الشخصية لأجل مصلحة المجموعة. ومع ذلك، بدأت الأجيال الشابة في إدراك أهمية الفردية، والتي تُمثل مفهوم البحث عن الهوية الشخصية وتحقيق الذات.

إصلاحات ثقافة العمل والتوازن بين العمل والحياة

خلال العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين، شهد العالم تحولات هائلة نتيجة للعولمة، والتي أثرت بشكل خاص على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وفي اليابان، كانت هذه التحولات ملحوظة في النقاشات حول توازن العمل والحياة، التي اكتسبت أهمية متزايدة بين العاملين والمجتمع ككل. حيث كانت الممارسات العمالية في اليابان، والتي انتقدت لصرامتها، محورًا للجدل والمناقشة، ما أدى إلى تحركات تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للعاملين.[27] إذ كانت ثقافة العمل تعتمد على القيم التقليدية التي تشجع على الولاء والانضباط، بدأ العمال والمجتمع يتحركون نحو إدراك أهمية تحقيق توازن بين الحياة الشخصية والمهنية.

خلال العقدين الأولين من القرن21، واجهت اليابان تحديات كبيرة في سوق العمل. وتزايد عدد العمال الذين يعانون من الإجهاد والضغط النفسي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الغياب عن العمل وانخفاض مستوى الإنتاجية. من ثم تم اطلاق عدة مبادرات تهدف إلى تعزيز توازن العمل والحياة، ومن أبرزها:

أ- مبادرة الإجازات المدفوعة

ب- مبادرة العمل عن بُعد

ج- مبادرة تحسين البيئة العملية

د- مبادرة التغييرات في طريقة الإدارة: اتجه العديد من المؤسسات نحو استبدال نماذج الإدارة القديمة التي تعتمد على العمل الطويل لساعات زائدة بنماذج أكثر مرونة تركز على النتائج وجودة العمل.

تلك الإصلاحات لم تكن مجرد رد فعل على الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، بل كانت تمثل جهدًا متضافرًا من الحكومة بتكلفة حوالي 120 تريليون ين، وكذلك الشركات والمدنيين لتحقيق تحسن فعلي في ثقافة العمل. اثر ذلك بشكل إيجابي على ثقة العاملين في مؤسساتهم، مما ساعد في خلق بيئة عمل صحية ومستدامة.

المحور الثالث
العولمة والتحديث السياسي في الصين واليابان 2000-2020

أولاً: الصين
إصلاحات الحوكمة ومكافحة الفساد

شهدت الصين خلال الفترة من 2000 إلى 2020 سلسلة من الإصلاحات الهامة في مجال الحوكمة، والتي تأثرت بشكل كبير بالعولمة. هذه الإصلاحات كانت جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الكفاءة الحكومية، وتعزيز مكانة الصين على الساحة الدولية. ويهدف هذا النهج إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار السياسي. فالحزب الشيوعي الصيني الذي يمسك بدفة الحكم يؤمن بأن التنمية الاقتصادية هي خير ضمان للاستقرار السياسي.

إصلاحات الحوكمة في الصين

أ-مكافحة الفساد: أطلقت الحكومة الصينية حملات واسعة لمكافحة الفساد، أبرزها حملة الرئيس شي جين بينغ التي بدأت في عام 2012. هذه الحملة استهدفت المسؤولين الفاسدين على جميع المستويات، وأسفرت عن محاكمات وإدانات لآلاف المسؤولين. [28]

ب- القوانين واللوائح: تم إصدار العديد من القوانين واللوائح لتعزيز الشفافية، مثل قانون المعلومات الحكومية لعام 2008، الذي يلزم الهيئات الحكومية بنشر المعلومات العامة وتوفيرها للمواطنين عند الطلب.[29]

ج-الحوكمة الإلكترونية:

تبنت الصين تقنيات الحكومة الإلكترونية لتحسين الشفافية والمساءلة، وتم تطوير منصات إلكترونية تتيح للمواطنين الوصول إلى المعلومات الحكومية وتقديم الشكاوى والمقترحات عبر الإنترنت[30]

إصلاح النظام القضائي:

شهد النظام القضائي في الصين إصلاحات كبيرة خلال الفترة من 2000 إلى 2020، بهدف تعزيز استقلالية القضاء وتحسين كفاءته.[31] وتتمثل الإصلاحات

الرئيسية فيما يلي:

1. تعزيز استقلالية القضاء
2. نظام المساءلة القضائية
3. استخدام التكنولوجيا في القضاء
4. تحقيق اللامركزية في الإدارة

وقد قامت الحكومة بعدة جهود لتحقيق اللامركزية أبرزها:

1. نقل الصلاحيات إلى الحكومات المحلية
2. تعزيز القدرات المحلية
3. تشجيع المشاركة المجتمعية

توسيع العلاقات الدولية والنفوذ العالمي

توسعت علاقات الصين الدولية ونفوذها العالمي بشكل كبير خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2020 مدفوعا بنموها الاقتصادي السريع وجهودها الدبلوماسية ومبادراتها الاستراتيجية. تشمل الجوانب الرئيسية لهذا التوسع ما يلي:

أولاً: النفوذ السياسي من خلال المشاركة الاقتصادية

ثانياً: التواصل الدبلوماسي المتزايد

قبل بدء الألفية الجديدة كانت السياسة الخارجية الصينية تسير في الظل بعيدة عن الأضواء والضوضاء كأي دولة كبرى في وزنها، ولكن السنوات العشرين الأولى من القرن21 شهدت تطورات غير مألوفة أظهرت الصين بصورة أكثر حزمًا واستعدادًا مع بداية عام 2020. ولأن السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية قامت الصين أيضًا بوضع استراتيجية واضحة في سياستها الخارجية.[32]

ثالثاً: التحديث العسكري:

عسكريا ، خضعت الصين لتحديث وتوسيع كبيرين لقواتها المسلحة. وأبرز مظاهر ذلك ما يلي:

- زيادة الإنفاق الدفاعي

- تحديث المعدات والتكنولوجيا العسكرية
- توسيع القدرات البحرية والوجود في بحر الصين الجنوبي

رابعاً: مبادرات القوة الناعمة

استثمرت الصين بكثافة في الدبلوماسية الثقافية وجهود العلاقات العامة لتحسين صورتها في الخارج. ويشمل ذلك ما يلي:

- إنشاء معاهد كونفوشيوس في جميع أنحاء العالم.[33]
- استضافة الأحداث الدولية الكبرى (على سبيل المثال ، أولمبياد بكين 2008 ، معرض شنغهاي 2010)
- زيادة التمويل لوسائل الإعلام الدولية (على سبيل المثال شبكة التلفزيون الصينية العالمية CGTN)المدعومة من الدولة [34].

العلاقات مع الدول العربية

في إطار خططها الاستراتيجية للانفتاح وتعزيز نفوذها عالميًّا، عملت الصين على التوسع خارج الحدود الآسيوية، فاتجهت للعالم العربي. وترى الصين وجوب استمرارية دورها الإيجابي في منطقة العالم العربي، وذلك في لقاءات دائمة ومشاريع بنى تحتية جديدة لبناء مستقبل مشرق مشترك. وكان ذلك واضحًا في لعب الصين دور الوسيط في العلاقات السعودية-الإيرانية؛ ومواقفها حيال الأزمات في سوريا واليمن وليبيا.[35]

خلال القمة الصينية العربية التي عُقدت عام 2022 أكدت الصين استعدادها للتعاون، وأكدت في تقرير لوزارة الخارجية الصينية "أنها شريك مخلص وصديق استراتيجي". وتسعى الصين للتعاون مع الدول العربية في تحقيق مبادرتها طريق الحرير الجديد "مبادرة الحزام والطريق"

ثانياً:اليابان

الاستقرار السياسي وتغييرات القيادة

على الرغم من وجود دستور ونظام حكومي برلماني يمنحان السلطة الكبيرة لرئيس الوزراء، غالبًا ما كانت اليابان تفتقر إلى القيادة السياسية الحاسمة، حيث كان

رؤساء الوزراء الأقوياء استثناءً وليس القاعدة. من العوامل التي تقوض موقف رئيس الوزراء، القواعد غير الرسمية، والاتفاقيات السياسية، والممارسات التي عملت على تقييد المبادرة القيادية لرئيس الوزراء في صنع السياسات.

المشهد السياسي في اليابان (2000-2020)

ومع مرور الوقت، أثرت العولمة في صنع تغييرات حاسمة في كل من أدوار رئيس الوزراء كقائد للحزب الحاكم، وصانع السياسات، وقائد الأمة. انخفض تأثير الفصائل الداخلية في الحزب، وتم تقليص القيود الأخرى التي تفرضها الأحزاب على قيادة رئيس الوزراء للسياسة الناشئة من الآليات الرسمية وغير الرسمية لصنع السياسات. وقد عمل بعض رؤساء الوزراء، مثل شينزو آبي، بشكل استباقي لتوسيع سلطاتهم حتى صار يمتلك رئيس الوزراء ومكتبه نفوذًا كبيرًا على جميع قطاعات الحكومة، بما في ذلك مجلس الوزراء، والتحالف الحاكم، والبيروقراطية.[36]

خلال عملية الإصلاح، استلهم الإصلاحيون سياستهم من الأفكار الليبرالية والحديثة. بينما بدأت معظم الإصلاحات من أهداف مشتركة، إلا أنها أدت في النهاية إلى نتائج مؤسسية مختلفة – وغالبًا غير متوقعة – والتي تستمر في تشكيل السياسة اليابانية.[37]

تميز المشهد السياسي في اليابان من عام 2000 إلى عام 2020 بتقلبات كبيرة في القيادة ودرجات متفاوتة من الاستقرار السياسي. شهدت هذه الفترة هيمنة الحزب الديمقراطي الليبرالي (Jimintou自民党)، والتي قطعتها فترة قصيرة للحزب الديمقراطي الياباني (Nhihon Minshutou日本民主党). تناقضت التغييرات المتكررة في القيادة ، خاصة في أوائل عام 2000 ، بشكل حاد مع الاستقرار النسبي خلال فترة ولاية شينزو آبي الثانية.

الاستقرار والمال السياسي

تعتبر مشكلة الأموال السياسية قضية حاسمة تتعلق بتنظيم المال في السياسة منذ أواخر القرن الماضي، على الرغم من أن المصلحين في اليابان نفذوا تغييرات كبيرة لتقليل الفساد والانتخابات المشبوهة بالمال، إلا أن القليل معروف عن تأثيراتها النسبية.

لقد تميزت الفترة من 2000 إلى 2020 في اليابان بتغييرات كبيرة في القيادة ودرجات

متفاوتة من الاستقرار السياسي. في حين تميزت أوائل عام 2000 بتغييرات متكررة في القيادة وعدم الاستقرار ، جلبت ولاية شينزو آبي الثانية فترة من الاستقرار النسبي.

السياسة الخارجية والتعاون الدولي

1. أسس السياسة الخارجية

تم وضع أسس السياسة الخارجية لليابان في أوائل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على أساس ما عرف باسم "مذهب يوشيدا" [38] في المقام الأول بتوجيه من رئيس الوزراء شيجيرو يوشيدا. أكدت "عقيدة يوشيدا" السياسية على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

(1) التسلح الخفيف

(2) المركزية الاقتصادية

(3) الاعتماد على المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان

سمح هذا النهج لليابان بالتركيز على إعادة بناء اقتصادها من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية دون عبء النفقات العسكرية الثقيلة. وعلى الرغم من التغيرات في القيادة والظروف العالمية ، ظلت المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لليابان ثابتة. قام رؤساء الوزراء المتعاقبون بتكييف مبدأ يوشيدا لمواجهة التحديات الجديدة مع الحفاظ على مبادئه الأساسية. وفرت هذه الاستمرارية الاستقرار والقدرة على التنبؤ في علاقات اليابان الدولية.

التكيف مع الحقائق الجديدة:

على الرغم من استمرارية مبادئها الأساسية ، فقد تطورت السياسة الخارجية لليابان أيضا لمواجهة التحديات والفرص الجديدة بتأثير تيار العولمة. وقد كيفت البلاد استراتيجياتها إزاء التغيرات التي جاءت بها العولمة ولم يكن أما اليابان سوى مواجهتها وهي:

- الاستجابة للتغيرات في الاقتصاد العالمي
- المواءمة مع التحولات في ديناميكيات القوة الإقليمية
- مواجهة التهديدات الأمنية الناشئة.

كانت هذه القدرة على التكيف حاسمة في الحفاظ على أهمية اليابان وتأثيرها على الساحة الدولية.[39]

الاتجاهات المستقبلية:

في الوقت الذي واجهت فيه البلاد تحديات جديدة، بما في ذلك صعود الصين، والبيئة الأمنية المتطورة في شرق آسيا، والحاجة إلى النمو الاقتصادي المستدام، فإن سياسة اليابان الخارجية استمرت في التطور. بيد أن اليابان وجدت نفسها تحتاج إلى تحقيق التوازن بين مبادئها التقليدية والمناهج المبتكرة لمعالجة هذه القضايا الناشئة التي طرحتها تيارات العولمة.

آفاق الدبلوماسية اليابانية في مواجهة التغيرات والتحديات العالمية الكبرى

لقد رأت اليابان أن عليها تحمل مسؤولية ودور أكبر من ذي قبل، بينما تتعاون مع الدول الأخرى. وعلى وجه الخصوص، استقرت القيادة اليابانية على ضرورة تطوير رؤيتها الدبلوماسية والسياسية لمواءمة التغيرات العالمية. وذلك من خلال بناء الثقة والتعاون مع جميع أنحاء العالم، وسياسة "المساهمة الاستباقية في السلام.[40]

وقد ركزت اليابان على سبع مجالات ذات أولوية للسياسة الخارجية من أجل حماية وتعزيز المصالح الوطنية على النحو التالي:[41]

(1) تعزيز العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة.

(2) الترويج لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة (FOIP)

(3) تكثيف الدبلوماسية مع الدول المجاورة، مثل الصين وجمهورية كوريا وروسيا، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع افريقيا

(4) معالجة القضايا العالقة المثيرة للقلق فيما يتعلق بكوريا الشمالية.

(5) التعامل مع الوضع في الشرق الأوسط بما يضمن مصالحها.

(6) المشاركة في قيادة الجهود الدولية لوضع قواعد نظام جديد أكثر عدلاً.

(7) التصدي للتحديات العالمية كقضايا السلام، والإرهاب، ونزع السلاح النووي.

المحور الرابع
العولمة والتأثيرات الثقافية في الصين واليابان 2000-2020

أولاً: الصين ..التبادل الثقافي والقوة الناعمة

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، لعب التبادل الثقافي والقوة الناعمة دورًا حيويًا في تشكيل تأثيرات العولمة الثقافية على الصين. من خلال التبادل الثقافي، تمكنت الصين من تعزيز صورتها الدولية ونشر ثقافتها التقليدية والمعاصرة على نطاق واسع. على سبيل المثال، مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين لم تكن مجرد مشروع اقتصادي، بل كانت أيضًا وسيلة لتعزيز التبادل الثقافي مع الدول الأخرى، مما ساعد على نشر الثقافة الصينية وتعزيز التفاهم المتبادل.[42]

القوة الناعمة، التي تعتمد على الجاذبية الثقافية بدلاً من القوة العسكرية أو الاقتصادية، أصبحت هي أيضاً أداة رئيسية في السياسة الخارجية الصينية. [43]من خلال الفنون، التعليم، والإعلام، سعت الصين إلى تحسين صورتها الدولية وزيادة تأثيرها الثقافي. على سبيل المثال، إنشاء معاهد كونفوشيوس في العديد من الدول ساعد في نشر اللغة والثقافة الصينية، مما عزز من القوة الناعمة للصين.

في الصين الحالية ، أصبح مفهوم "الحزام والطريق" أو "حزام واحد وطريق واحد" كما يقال له بالصينية، موضوعاً مطروحاً للمناقشة مراراً لأنه ساعد وسيستمر في مساعدة التنمية الاقتصادية والإنتاج الثقافي للصين على التحرك نحو العالم.

تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين

منذ عام 2000، قامت الحكومة الصينية بإطلاق مجموعة من السياسات والمبادرات لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفقًا للتقرير الصادر عن الجمعية الصينية للإنترنت، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الصين حوالي 900 مليون مستخدم في نهاية عام 2020، مما يجعلها أكبر سوق للإنترنت في العالم.[44] هذه الأرقام تدل على أن الاتصال الرقمي قد أصبح جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية للمواطنين الصينين.

التأثير على وسائل الإعلام

أدى دخول وسائل الإعلام الرقمية إلى تحولات كبيرة في كيفية استخدام المعلومات. تغيرت طرق الحصول على الأخبار والمعلومات بشكل جذري، حيث انتقلت من الوسائل التقليدية كالصحف والتلفزيون إلى المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي. وأصبحت منصات مثل WeChat[45] وWeiboو Douyin (تيك توك) هي الوجهة الأساسية للمعلومات والترفيه.

التحديات والمخاطر

رغم الفوائد المتعددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعولمة، إلا أن هناك تحديات ومخاطر تصاحب هذه الثورة الرقمية في الصين. من أبرز هذه التحديات انتشار الأخبار الزائفة والمعلومات المغلوطة، التي يمكن أن تؤثر سلبًا على السلم الاجتماعي وتزيد من الانقسامات بين مختلف الفئات الاجتماعية، كما ظهرت مخاوف متعلقة بالخصوصية والأمان الرقمي.

الكونفوشيوسية الجديدة

خضعت القيم الثقافية الصينية التقليدية لبعض التغييرات من خلال دمجها مع نوع من الماركسية "الصينية" في عصر العولمة، وتأثرت الكونفوشيوسية التقليدية بظهور العولمة والتواصل والتبادل الثقافي الدولي ، كما شهدت تغييرات واضحة. فقد تخلت عن دلالاتها الإقطاعية مع تسليط الضوء على روحها الإنسانية التي تعمل كرد فعل على الاتجاه الاستهلاكي. [46]

إعادة تعريف العولمة من منظور ثقافي وتاريخي صيني

يميل الباحث هنا إلى أنه يصعب فهم تأثيرات العولمة على ثقافة الصين في الفترة 2000-2020، بدون تتبع تأثر الصين بالعولمة الثقافية خلال القرن الماضي. فمما لا شك فيه أن الصين استفادت كثيرا من العولمة، التي تتجلى أيضا في ثقافتها. وتتفق بحوث كثيرة على أن حركة الثقافة الجديدة في الصين في النصف الأول من القرن العشرين معروفة بشكل خاص بانفتاحها على العالم الخارجي والابتعاد عن الثقافة الصينية التقليدية والتأمل الفكري.

ويمكن إيجاز التأثيرات الثقافية للعولمة في الصين في عدة نقاط:

التبادل الثقافي: العولمة ساهمت في نشر الثقافات المختلفة وتبادل الأفكار والعادات بين الصين وبقية العالم. هذا أدى إلى تعزيز التفاهم والتعاون بين الثقافات المختلفة.

الهيمنة الثقافية: في بعض الأحيان، أدت العولمة إلى هيمنة الثقافة الغربية على الثقافات المحلية في الصين، مما هدد التنوع الثقافي. على سبيل المثال، انتشار الثقافة الغربية في العديد من المدن الصينية أدى إلى تهميش بعض العادات والتقاليد المحلية.

التنوع الثقافي: على الرغم من الهيمنة الثقافية، ساعدت العولمة أيضًا في تعزيز التنوع الثقافي من خلال توفير منصات للتعبير عن الثقافات المختلفة ونشرها على نطاق واسع.

التغيرات في الهوية الثقافية: العولمة أثرت على الهوية الثقافية للأفراد والمجتمعات في الصين، حيث أدت إلى تغييرات في القيم والعادات والتقاليد نتيجة للتفاعل مع ثقافات أخرى.

اللغة الأجنبية: انتشار اللغة الإنجليزية كلغة عالمية للتواصل في مجالات الأعمال والتعليم والإعلام في الصين.

الفنون: تأثير العولمة على الموسيقى والسينما والفنون البصرية في الصين، حيث تم تبني أنماط وأساليب جديدة من مختلف الثقافات، كما أن السينما الصينية تأثرت بالعولمة من خلال تبني تقنيات سرد القصص والأساليب البصرية من هوليوود، مما أدى إلى إنتاج أفلام ذات طابع عالمي يمكنها المنافسة في الأسواق الدولية. [47]

التعليم: العولمة أدت إلى تبني مناهج تعليمية عالمية وتبادل الطلاب بين الصين ودول أخرى، مما عزز التفاهم الثقافي.[48]

ثانياً: اليابان

التجانس الثقافي مقابل الحفاظ على التقاليد

خلال العقدين الأولين من الألفية الجديدة، تأثرت الثقافة اليابانية بشكل كبير بالعولمة، وهي الظاهرة التي ترتبط بشكل وثيق بتداخل الثقافات المختلفة والتفاعل بينها. ففي هذه الدولة التي تعرف بتقاليدها التراثية وتراثها عميق الجذور، كانت

آثار العولمة ملحوظة بشكل خاص، حيث واجه المجتمع الياباني تطورات متعددة تتعلق بقضية تجانس الثقافة والحفاظ عليها نتيجة لعوامل العولمة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2020. [49]

لقد سعى اليابانيون لاستيعاب التأثيرات الثقافية الغربية التي نشأت منذ عقود في كافة مجالات الثقافة، حيث قاموا على سبيل المثال، بدمج تأثيرات المسرح الغربي على المسرح الياباني مع تقاليدهم الثقافية لخلق نوع فريد من المسرح.[50] واستمر هذا الأمر في ظل تيارات العولمة الجارفة وتمثل في التحديات التي يواجهها المسرح الياباني في العصر الحديث، مثل التغيرات الاجتماعية.

تحديات المستقبل

رغم الجهود المبذولة للحفاظ على الثقافة التقليدية، تظل هناك تحديات عديدة أمام اليابان. أحد أهم تلك التحديات، الطريقة التي يتفاعل بها الشباب الياباني مع الثقافة الغربية. إذ يتزايد ميل الجيل الجديد للتواصل مع العالم الخارجي، مما قد يؤدي إلى تغليب ممارسات ثقافية جديدة على الأنماط التقليدية، رغم أن الجيل الجديد في آسيا لم يزل مغرماً بكل أوجه الثقافة اليابانية من الموضة إلى الرسوم المتحركة.[51]

تصدير الثقافة

تعد اليابان من أكثر البلدان تميزًا في تصدير ثقافتها إلى الخارج، وبخاصة خلال الفترة من 2000 إلى 2020. حيث حققت المنتجات الثقافية اليابانية، مثل الأنمي، والمانغا، والمأكولات، شهرة عالمية واسعة، مما ساهم في تعزيز قوة اليابان الناعمة بشتى عناصرها على الساحة الدولية.[52]

الأنمي والمانغا

من بين أبرز المنتجات الثقافية اليابانية، تمثل الأنمي[53] アニメ Animeوالمانجا 漫画 Manga [54]رموزًا قوية لتصدير الثقافة. منذ بداية الألفية الجديدة،[55] شهدت صناعة الأنمي نموًا هائلًا، أصبح الأنمي ليس مجرد وسيلة ترفيهية، بل أعاد تشكيل الفهم الثقافي لليابان في العديد من الدول. ووفقًا لدراسة أجرتها جامعة طوكيو، ساهم الأنمي في تغيير الصورة النمطية لليابان من كونها بلاد التكنولوجيا إلى كونها مركزًا ثقافيًا يجذب الشباب من جميع أنحاء العالم، [56]

إلى جانب الأنمي، تمثل المانغا جزءًا لا يتجزأ من تصدير الثقافة اليابانية. خلال العقدين الماضيين، تزايدت مبيعات المانغا على مستوى العالم. في عام 2020، بلغ حجم سوق المانجا العالمية حوالي 11.9$ مليار دولار.

المأكولات اليابانية: سفراء الطعم والثقافة

لا يمكن تجاهل تأثر المأكولات اليابانية بالعولمة خلال عقدي 2000-2020. السوشي، على سبيل المثال، أصبح رمزًا للطعام الياباني على مستوى العالم.

تعزيز القوة الناعمة لليابان

بفضل تصدير الثقافة، تمكنت اليابان من تعزيز قوتها الناعمة بشكل ملحوظ. إن القوة الناعمة تشير إلى القدرة على التأثير في الآخرين من خلال الجاذبية الثقافية بدلاً من الإكراه. انطلاقًا من منتجاتها الثقافية، استطاعت اليابان أن تبرز كمركز ثقافي عالمي. وفقًا لتقرير نشرته "مؤسسة القوّة الناعمة"، أصبحت اليابان تحتل المرتبة الخامسة عالميًا في تأثيرها الثقافي، والخلاصة أن تأثير العولمة على صادرات الثقافة اليابانية بين عامي 2000 و2020 كان كبيرًا للغاية. من خلال تصدير الأنمي، والمانغا، والمأكولات اليابانية، استطاعت اليابان أن تحقق شهرة ومكانة متميزة في الساحة العالمية.

التغيرات في أنماط الاستهلاك

منذ تسعينيات القرن الماضي، بدأ اليابانيون في التفاعل مع المنتجات الثقافية والسلع الأجنبية بشكل لم يسبق له مثيل. تطور هذا التفاعل تدريجيًا ليشمل جوانب متعددة من الحياة اليومية، من الأطعمة إلى الملابس والأدوات المنزلية. الهواتف الذكية التي تطورت بسرعة هائلة، كما أصبح الشباب الياباني أكثر انفتاحًا واهتمامًا بالثقافات المختلفة، مما ساهم في تنويع الأنشطة الترفيهية التي يمارسونها.

والخلاصة، يمكن القول لقد تركت العولمة بصمة واضحة على نمط الحياة في اليابان، حيث أثرت بشكل كبير على أنماط الاستهلاك والثقافة والعلاقات الأسرية. بينما تعد هذه التغييرات إيجابية في بعض الجوانب، مثل الانفتاح على الثقافات الأخرى وظهور مجتمعات متعددة، فإنها قد تشكل أيضًا تحديات جديدة تتعلق بالحفاظ على الهوية الثقافية والمجتمع التقليدي.

الخاتمــة

شـهدت الفـترة مـن 2000 إلى 2020 تحـولات كبـيرة في الصـين واليابـان نتيجـة التحديـات والفـرص بتأثيرالعولمة. وشملت تلك التحولات، تغيرات عميقة في المجالات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية، وإن كان ذلـك بمسـارات ونتائـج متميـزة.

تسلط تجـارب الصين واليابان خـلال هـذه الفـترة الضـوء علـى التفاعل المعقـد بـين العولمـة والسياسـات الوطنيـة والتقاليـد الثقافيـة. وبينمـا اسـتفاد كلا البلديـن مـن زيـادة التكامل العالمي، فقـد واجهـا أيضـا تحديـات في الحفـاظ على هويتيهمـا الثقافية وتماسـكهما الاجتماعـي.

ومـن المرجـح أن يسـتمر التطـور المتواصـل لاسـتجابات الصـين واليابـان للعولمـة في تشـكيل الديناميكيـات الاقتصاديـة والسياسـية المحليـة بل والعالميـة في العقـود القادمة. بينما تعمل الدولتان على تحسين استراتيجياتهما لمواجهة التحديات الناشئة مثل تغير المناخ والتنافس التكنولوجي والتحالفات الجيوسياسية المتغيرة ، فإن مقارباتها ستقدم دروسـا مهمـة للبلـدان الأخـرى. وسـيظل التفاعـل بـين السياسـات الاقتصاديـة للصـين واليابان، والتحولات الاجتماعية، والعلاقات الدولية مجالا حاسما للدراسة لفهم المسار المستقبلي للعولمة وتأثيرها على التنمية الوطنية. كما ستكون استجابات الصين واليابان دليلاً لدول أخرى تستطيع الاسترشاد بتجربتيهما، ليس في التحديث فحسب، بل أيضاً في تفاعلهما مع تيارات العولمة، ومن أبرز تلك الدول، دول العالم العربي، التي خاضت بعضها تجارب تحديث فشل بعضها وتعثر البعض الآخر نتيجة عوامل داخلية أو خارجية.

دروس النموذجين الصيني والياباني

تقدم تجارب الصين واليابان في التعامل مع العولمة وتأثيراتها على النهضة في البلدين دروساً قيمة للدول العربية في سعيها نحو التحديث والتنمية. من خلال الاستفادة من هذه الدروس وتكييفها مع السياق المحلي، يمكن للدول العربية أن تطور استراتيجيات فعالة للاستفادة من فرص العولمة مع التخفيف من آثارها السلبية.

يستطيع الباحث من خلال دراسة سمات المواجهة بين العولمة من جهة والصين واليابان من جهة أخرى، أن يجيب بالإيجاب، ولكن بشروط. تلك الشروط نفسها التي وضعتها كل من الصين واليابان لنفسيهما عندما بدأتا مسيرة التحديث في منتصف

القرن 19، وعندما واجهتا تيارات العولمة الجارفة في العقدين الأولين من القرن21.

فقد أثبتت تجربتا الصين واليابان، أن ما يسمى "الحداثة الفريدة" ليست سوى أسطورة في عصر العولمة، هذا لأن البُلدان المختلفة لديها ظروف مختلفة وأنماط مختلفة من التنمية في العصر المعاصر. ثم إن التحديث والحداثة الصينية واليابانية صحيح أنهما مستوردان من الغرب لكن البلدين نجحا في تصيينهما [47]. بل يستخلص الباحث أن الصين نفسها قد شرعت منذ منتصف العقد الثاني من القرن 21 في الترويج لما يمكن تسميته بعولمة معاكسة، وهو نمط صيني من عولمة الكسب المشترك، أو العولمة العادلة التي تهدف لتحقيق التنمية لكل الأطراف. وهي تدفع بالتالي بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون التحديث في شكل واحد. حتى في السياق الصيني الواسع ، يمكننا بسهولة أن نجد أن الحداثة في مناطق مختلفة وفترات مختلفة تظهر بأشكال مختلفة، من ثم صار من الممكن أن يحقق العالم العربي التحديث ويتفاعل مع تيارات العولمة، وفقاً لظروفه مع الحفاظ على هويته وثقافته.

والخلاصة أنه من خلال دراسة وتحليل تجربتي البلدين مع التحديث منذ منتصف القرن 19 ووصولاً إلى النهضة المعاصرة في العقدين 2000-2020، وهي موضوع هذه الدراسة، يبدو للباحث أنه مع استمرار البحث والتطوير في هذا المجال، سيصبح بمقدور الدول العربية إيجاد طرق مبتكرة للتكيف مع تحديات العولمة، مما سيعود بالنفع على شعوبها ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة في عالمنا العربي.

المراجع

1- تقرير Trading Economics، تقرير دولي عن الاقتصادات العالمية، فبراير2024.
2- تقرير مجموعة بيانات التنمية التابع للبنك الدولي، World Bank Development Data Group2023
3- أنظر:
Aoki, T. (2002). Aspects of globalization in contemporary Japan. Many Globalizations, 68–88. https://doi.org/10.10930195151461.003.0004/
4- أنظر:
Zhang, W. (2021). "China's Export-Led Growth: An Overview." Asian Economic Policy Review, 16(2), 175198-.
5- أنظر:
World Bank. (2020). "China: Economic Update." World Bank Publications.
6- أنظر:
松本和也 (2020) 「グローバル化と中国経済」 『経済学の視点』 44(2), 108122-.
7- أنظر:
OECD. (2019). "Economic Survey of China 2019." OECD Publishing.
8- أنظر:
Lu, S., Chen, N., Zhou, W., & Li, S. (2024). Impact of the Belt and Road Initiative on trade status and FDI attraction: A local and global network perspective. International Review of Economics & Finance, 89(Part A), 14681495-. https://doi.org/10.1016/j.iref.2023.09.003
9- أنظر:
Shen, W. (2023, March 27). China will integrate deeper into global industrial chains to counter anti-globalization trend. Global Times.
https://www.globaltimes.cn/page/2023031288066/.shtml
10- أنظر:
Lyu, L., Sun, F. & Huang, R. Innovation-based urbanization: Evidence from 270 cities at the prefecture level or above in China. J. Geogr. Sci. 29, 1283–1299 (2019). https://doi.org/10.1007/s114421-1659-019-
11- أنظر:
National Bureau of Statistics of China. (2020), China Statistical Yearbook 2019.
12- بيانات المكتب الوطني للإحصاء في الصين، 2020.
13- أنظر:
Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). R&D Expenditure in China.
14- أنظر:
Luo, J., & Zhu, K. (2023). The influential factors on the attraction of outstanding scientific and technological talents in developed cities in China. Sustainability, 15(7), 6214.
https://doi.org/10.3390/su15076214

15- أنظر:
沢辺有司. (2023). 中国が短期間で技術大国へ成長した 驚きの戦略 . 東洋経済オンライン. https://toyokeizai.net/articles/-/700622

16- مصطلح أبينوميكس (アベノミクス, 安倍ノミクス) Abenomics يشير إلى حزمة السياسات الاقتصادية التي قدمها شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان الراحل 2012 إلى 2020. هذه الاستراتيجية تتكون من ثلاث "عناصر" رئيسية: تخفيف نقدي عنيف لمكافحة الانكماش، تحفيز مالي لتعزيز النمو، وإصلاحات هيكلية لتحسين الإنتاجية الاقتصادية. الهدف كان إنعاش اقتصاد اليابان بعد عقود من الركود.

17- أنظر:
Hoshi, T., & Lipscy, P. Y. (Eds.). (2021). The Political Economy of the Abe Government and Abenomics Reforms. Cambridge University Press. https://doi.org/10.10179781108921145/

18- أنظر:
財務省. (2020). 日本経済に関する年次報告書.)https://www5.cao.go.jp/keizai31106/2020/wp-keizai/setsumei-e2020.pdf.(

19- أنظر:
The Diplomat. (2018, May 4). The CPTPP and its implications for Japan. https://thediplomat.com/201805//the-cptpp-and-its-implications-for-japan/

20- مونوزوكوري (باليابانية: ものづくり) هو مصطلح ياباني يُستخدم للإشارة إلى فن وحرفة التصنيع والإنتاج. ولا يحمل معنى هذا المصطلح مجرد عملية التصنيع نفسها، بل أيضًا الفلسفة والثقافة التي تركز على الجودة العالية، والإبداع، والاهتمام بالتفاصيل في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

21- أنظر:
Sturgeon, T. J. (2016). How globalization drives institutional diversity: The Japanese electronics industry's response to value chain modularity. Journal of East Asian Studies, 7(1), 134-. https://doi.org/10.1017/S1598240800004835

22- أنظر:
Liang, L., Chen, M. & Lu, D. Revisiting the Relationship Between Urbanization and Economic Development in China Since the Reform and Opening-up. Chin. Geogr. Sci. 32, 1–15 (2022). https://doi.org/10.1007/s117697-1255-022-

23- أنظر:
Haiyan, G., Peng, W. & Tam, T. Chinese social value change and its relevant factors: an age-period-cohort effect analysis. J. Chin. Sociol. 11, 7 (2024). https://doi.org/10.1186/s407119-00209-024-.

24- أنظر:
Zhang, Y., Bie, M., Li, Y., & Zhang, S. (2023). Impact of Globalization on Rural Areas: Changes in Land Use and Functions, Deagrarianization, Tertiarization, Urbanization, and Mobility https://www.mdpi.com/journal/land/special_issues/5TH53V3EEB

25- أنظر:
Dai, E., & Hatta, T. (2019). THE EFFECTS OF DEMOGRAPHIC CHANGES ON REGIONAL ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM JAPAN. The Singapore Economic Review, 66(06), 1549–1575. https://doi.org/10.1142/s0217590818420109

26- أنظر:

Parsons, S. (2022). Reimagining the gender roles within Japan to achieve sustainable 14-9781003174257/gender equality (pp. 161–174). routledge. https://doi.org/10.4324

27- أنظر:

Hanaki, M. (2018). Nihon Toseki Igakkai Zasshi, 51(1), 69–70. https://doi.org/10.4009/jsdt.51.69

28- أنظر:

IFAC. (2024). Greater Transparency and Accountability in the Public Sector. IFAC's Points of View. Retrieved November 2024, from https://www.ifac.org/what-we-do/speak-out-global-voice/points-view/greater-transparency-and-accountability-public-sector

29- أزمة الصين الاقتصادية يعمقها غياب الشفافية. (2024، سبتمبر). اندبندنت عربية. تم الاسترجاع من https://www.independentarabia.com/node/607667/

30- أنظر:

World Bank. (2020, April 9). Transparency is Key to Weathering Shocks, Investing in Growth, and Enhancing Trust in Government. World Bank.

31- أنظر:

Du, G. (2020, March 15). منطق الإصلاح القضائي الصيني: نظرة ثاقبة للمحاكم الصينية الحالية وتغييراتها. China Justice Observer. https://ar.chinajusticeobserver.com/a/the-logic-of-chinas-judicial-reform

32- فيصل محمود خليفة الدرعي: قراءة في الاستراتيجية الصينية خلال عَقدين، دراسة تحليلية، مركز ترينـدز للبحوث والاستشارات، دبي، 9أكتوبر2023.

33- أنظر:

Dig Mandarin. (2024). Confucius Institutes around the world. Retrieved from https://www.digmandarin.com/confucius-institutes-around-the-world.html

34- أنظر:

CCTV. (2016). China Global Television Network (CGTN) launched to enhance global communication. Retrieved from http://cctv.cntv.cn/lm/worldinsight/index.shtml

35- حسن نافعة: سياسة الصين الخارجية بين التغير والاستمرارية، مرجع سابق.

36- أنظر:

George Mulgan, A. (2020). The role of the prime minister in Japan. The Oxford Handbook of Japanese Politics, 56–73. https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190050993.013.8

37- أنظر:

Machidori, S. (2023). Political reform reconsidered: The trajectory of a transformed Japanese state. Springer. https://doi.org/10.10073-9433-19-981-978/

38-ينسب "مذهب يوشيدا" إلى شيجيرو يوشيدا吉田茂 رئيس الوزراء في الفترة 1947-1941 و.1954-1948 ويشير إلى السياسة الخارجية لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، التي طورها بشكل رئيسي السيد يوشيدا. كانت هذه السياسة تركز على إعطاء الأولية النمو الاقتصادي والاعتماد على التحالف مع الولايات المتحدة من أجل الأمن. ولذلك، دعت تلك العقيدة السياسية التي تعرف باليابانية

اختصاراً باسم"軽武 けいぶそうけいざいじゅうし Keibusou Keizaijuushi 装経済重視" إلى نهج سلمي يركز على إعادة الإعمار الاقتصادي مع التخلي عن التوسع العسكري، مما سمح لليابان بتعزيز علاقاتها مع القوى الغربية وتعزيز التنمية الاقتصادية.(الباحث من مصادر متعددة)

Yoshida Shigeru: Last Meiji Man. (2007b). Choice Reviews Online, 45(02). https://doi.org/10.5860/choice.451025-

39- أنظر:

Green, M. J. (2003). Japan's reluctant realism: Foreign policy challenges in an era of uncertain power. Palgrave Macmillan, 4548-.

40- أنظر:

Ministry of Foreign Affairs of Japan. (2021). International situation in 2020 and outlook for Japan's diplomacy. In Japan's diplomatic bluebook 2021 (Chapter 1, p. 16).

41- أنظر:

Ministry of Foreign Affairs of Japan. (2017). Japan's foreign policy to promote national and worldwide interests. In Japanese diplomatic bluebook 2017 (Chapter 3).

42- أنظر:

Becard, D. S. R., & Menechelli Filho, P. (2019). Chinese Cultural Diplomacy: instruments in China's strategy for international insertion in the 21st Century. Revista Brasileira de Política Internacional, 62(1). https://doi.org/10.15907329201900105-0034/

43- يقصد بالقوة الناعمة : القدرة على التأثير في الآخرين وجذبهم دون استخدام القوة أو الإكراه، وذلك من خلال الثقافة والقيم والسياسات الجذابة، عبر الحصول على الفهم والثقة والدعم والتعاطف من الطرف الآخر. ويقابلها القوة الصلبة التي تهدف لإحداث تغييرات في الدول من خلال قوة التهديدات العسكرية.
(مصادر متعددة بتصرف من الباحث: デジタル大辞泉 ,Harvard Business review,)

44- أنظر:

China Internet Network Information Center. (2020). Statistical report on internet development in China. Retrieved from https://www.cnnic.com.cn/IDR/ReportDownloads/202012/P020201201530023411644.pdf.

45- WeChat بالصينية 微信 هو تطبيق صيني للتواصل الاجتماعي متعدد الوظائف، طورته شركة تينسنت 腾讯. أُطلق لأول مرة في عام 2011، ويُستخدمه اليوم أكثر من مليار مستخدم نشط شهريًا. يُعرف التطبيق بكونه "تطبيق لكل شيء" نظرًا لتنوع خدماته التي تشمل المراسلة الفورية، الدفع عبر الهاتف المحمول، والتجارة الإلكترونية، وغير ذلك من الخدمات.

46- أنظر:

Lu, Y., & Yang, Z. (2021). Globalization impact on Chinese culture. UK Essays. Retrieved from https://www.ukessays.com/essays/cultural-studies/interaction-of-globalization-on-chinese-culture-cultural-studies-essay.php

47- سايمون ماندي: الموسيقى والعولمة، ترجمة سمحة الخولي، نقلاً عن مقال بعنوان"تحولات العولمة وأثرها على الموسيقى" بمجلة "الموسيقى العربية" 4 نوفمبر2013.

48- أنظر:

Jackson, L. (2016, October 26). Globalization and Education. Oxford Research Encyclopedia of Education. Retrieved 28 Nov. 2024, from https://oxfordre.com/education/view/10.1093/acrefore/9780190264093.001.0001/acrefore-9780190264093-e-52.

49- أنظر:

Hofstede, G., & Minkov, M. (2010). Cultures and organizations: Software of the mind (3rd ed.). McGraw-Hill.

50- عادل أمين صالح: التجريب في المسرح الياباني: بين الأصالة والمعاصرة، دار مصر المحروسة، 2005. ص10-20.

51- أنظر:

Iwabuchi, K. (2002). Recentering Globalization: Popular Culture and Japanese Transnationalism. Duke University Press. https://doi.org/10.2307/j.ctv11vc8ft

52- أنظر:

Nye, J. S. (2004). Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs.

53- الأنيمي: نوع من الرسوم المتحركة اليابانية الذي يمتاز بتنوع كبير في الأنماط والأساليب الفنية والسردية. ويشمل مسلسلات وأفلام للأطفال أو للبالغين، وتغطي مجموعة واسعة من الموضوعات مثل الخيال العلمي، الرومانسية، المغامرات، والسياسة. تعتبر "ناروتو" و"دراجون بول" و"هجوم العمالقة" من بين أشهر أعمال الأنيمي.

54- المانجا: هي القصص المصورة اليابانية التي تقرأ غالباً من اليمين إلى اليسار. تشبه الروايات المصورة في الغرب، ولكن لها أسلوب سردي ورسومي فريد. المانجا يمكن أن تغطي العديد من الأنواع مثل الشونين Shonin(للشباب)، الشوجو (للفتيات)، والسينين Seinen(للكبار). من أشهر المانجا "ون بيس" و"ناروتو" و"ديث نوت". (الباحث بتصرف من مراجع متنوعة) أهمها:

茨木正治『メディアのなかのマンガ』臨川書店、2007年。

Ibaraki, Masaharu. 'Media no Naka no Manga.' Rinsen Shoten, 2007.

「マンガ文化　55のキーワード」（世界文化シリーズ別巻2）p9　竹内オサム 西原麻里編著　ミネルヴァ書房　2016年2月25日初版第1刷発行

Manga Bunka 55 no Kīwādo" (Sekai Bunka Series Bekkan 2) p9 Takeuchi Osamu, Nishihara" .Mari Hencho Minerva Shobou 2016-nen 2-gatsu 25-nichi Shohan Dai 1 Satsu Hakko

55- أنظر:

Johnson-Woods, Toni. (2010). "Manga: An Anthology of Global and Cultural Perspectives." .Bloomsbury Academic

56- أنظر:

جزء من تصريحات تاكاكو ماسومي، أمين المتحف الوطني للفنون في طوكيو لشبكة CNN الأمريكية 1أغسطس 2019. https://arabic.cnn.com/style/article/2019/japan-anime-global-identity-hnk-intl/01/08/

57- المقصود : صبغهما بالصبغة والسمات الصينية واليابانية.